الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٧
المعقودة يوم الأربعاء
٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس : السيد بيريز - بالون (أوروغواي)

ثم : السيدة ديوب (السنغال)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.2/47/SR.7
10 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-56867 ١٩٦٩د(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد برونك (هولندا) : قال إن التطورات الجديدة ، مثل وهن الدول القومية نتيجة لزيادة تحركات رؤوس الاموال العالمية غير المنضبطة في المجال النقدي وحده ، التي لا علاقة لها بالاستثمار الانتاجي ، والنزاعات الداخلية الحديثة النشوء ومالها من عواقب اجتماعية واقتصادية هامة ، جعلت الحاجة إلى توسيع نطاق برنامج التنمية العالمي مرة أخرى أكثر إلحاحا . وقال إن التحرر الاقتصادي والتحرر السياسي لا يسيران دائما جنبا إلى جنب ، وقد أدى التحرير الاجتماعي للفئات الإثنية من جانب سلطات مركزية قوية إلى إطلاق العنان لقوى تتملكها الانانية بصورة أساسية . وقال إن أفضل ما توصف به التسعينات هو أنها عقد انتقال ؛ والانتقال يستغرق وقتا ويتطلب نهجا جديدا إزاء التنمية والمزيد من الموارد ، كما يتطلب إصلاح المؤسسات . ولابد من الاعتراف بأن النزاعات داخل المجتمعات ليست عادية فحسب بل ظاهرة من الظواهر الملازمة للتنمية نفسها وأن السلم الدائم لا يمكن أن يتحقق مالم يتحقق التوازن بين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية من جهة والاهداف السياسية والامنية من جهة أخرى .

٢ - وأردف قائلا إن الدول التي اختارت الديمقراطية السياسية والاقتصاد السوقي على السواء تناقش الآن مزايا اعتماد نهج البدء من أعلى الهرم إلى أسفله إزاء التنمية الاقتصادية الذي يؤدي إلى نمو اقتصادي سريع ويولي المسائل المتعلقة بالعدالة والديمقراطية أهمية ثانوية بالمقارنة مع نهج البدء من أسفل الهرم إلى أعلاه الذي يتيح للشعب فرصة المشاركة على قدم المساواة في عملية التنمية من بدايتها . وقال إن باستطاعة الامم المتحدة أن تعزز الحوار حول المعنى الحقيقي للتنمية البشرية في مجتمع عالمي من الامم والشعوب يشهد تغيرا سريعا ، كما أن باستطاعتها دعم عملية الانتقال . ولكن عمليات الانتقال تحتاج إلى موارد شأنها شأن الإغاثة وإعادة توطين اللاجئين وإعادة بناء الهياكل الاساسية ، التي هي كلها شروط مسبقة للتنمية الاقتصادية .

٣ - ثم قال إنه تم الاتفاق في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على توفير مقدار كبير من التمويل الجديد والإضافي من أجل ضمان التنفيذ الفوري والفعال لجدول أعمال القرن ٢١ . وأعلن أن وفده يرى أنه ينبغي للبلدان الصناعية أن تتفق على تزويد الرابطة الإنمائية الدولية بموارد وافرة لانها أفضل وسيلة لمساعدة أفقر البلدان على التحرر من أغلال الفقر المدقع والبؤس البشري والاتجاه نحو الاصلاح الاقتصادي والتنمية . وينبغي ثانيا ، تزويد الرابطة الانمائية الدولية بعلاوة وافية مخصصة للارض للدلالة على الاستعداد للتطبيق العملي لما تم الاتفاق عليه في ريو .

(السيد برونك ، هولندا)

وأضاف أن وفده أصيب بخيبة أمل للتحفظ الذي ظهر في الاجتماع السنوي الاخير للبنك الدولي ودهش للميل إلى اعتبار المساهمات المقدمة لعلاوة الارض أمرا طوعيا . ففكرة علاوة الارض لا يجب أن تقتصر على الرابطة الإنمائية الدولية . إذ لو اتفق على إقرار علاوات للارض لمصارف وصناديق التنمية الإقليمية ، بل حتى لصندوق التنمية الاوروبي للجماعة الاوروبية لتلقت الاجراءات البيئية الوطنية والاولويات المعتمدة لدى البلدان النامية بناء على جدول أعمال القرن ٢١ ما يلزمها وتستحقه بالفعل من الاهتمام المالي المتعدد الاطراف . يضاف إلى ذلك أنه تم التوصل إلى توافق في الاراء على أن مرفق البيئة العالمية ، إذا ما أعيد تشكيله على نحو ملائم ، هو أنسب آلية لتلبية التكاليف الإضافية اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي . وبهذا الصدد ينبغي أن يكون الهدف ، زيادة موارد هذا المرفق إلى حجم يضاهي بالتقريب حجم موارد الرابطة الإنمائية الدولية ، لانه لا يمكن سوى لمرفق بهذا الحجم أن يعالج بجدية المشاكل الضخمة في ذلك المجال .

٤ - وتطرق إلى ديون أقل البلدان نموا فدعا إلى وجوب اتخاذ تدابير بعيدة الاثر لمساعدة هذه البلدان في التغلب على مشاكل ديونها . وقال إنه على الرغم من اتفاق نادي باريس في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ على مجموعة جديدة من التدابير لخفض دين أقل البلدان نموا ، فمن شأن القرار الجديد بتضمين شروط ترينيداد خيارا تجاريا ، وبالتالي غير تساهلي ، أن يؤدي في الواقع إلى إضعاف احتمالات تخفيض دين أفقر البلدان وأقلها نموا .

٥ - وأوضح أن النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر ريو موضوعية على نحو كاف لجعل حكومته تحافظ على الاستعداد الذي أبدته لتوفير موارد مالية جديدة وإضافية بنسبة أقصاها ٠,١ في المائة من صافي الدخل القومي ، وذلك بالإضافة إلى التزامها الجاري بالمساعدة الإنمائية . إلا أن ذلك العرض يتوقف على عدد وطبيعة التزامات البلدان بحشد موارد إضافية . ولاحظ أن الجماعة الاوروبية أبدت استعدادها لتقديم مساهمة أولية قيمتها ٣ بلايين وحدة نقدية أوروبية ، فأعرب عن أمله في أن يتوفر قدر كبير منها على هيئة موارد جديدة وإضافية .

٦ - وأشار إلى أنه توجد حاجة إلى استعراض توافر الموارد الجديدة والإضافية للتنمية المستدامة ، لا من حيث كميتها ونوعيتها فحسب بل من حيث تكوينها أيضا .

(السيد برونك ، هولندا)

ورأى أن اعتماد نهج جديد إزاء التنمية قد يتطلب أيضا تعريفا جديدا للمساعدة الإنمائية ويمكن توسيع نطاقه ليشمل التمويل اللازم لبرامج السلم والامن التي تضطلع بها الامم المتحدة في البلدان النامية . وأعلن أنه ينبغي إتاحة الفرصة للجهات المانحة والجهات المستفيدة على السواء للمشاركة في استعراض ورصد المساعدة الدولية ، باعتبار ذلك سبب حاسم الاهمية يبرر الحاجة إلى لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة . وختم بيانه قائلا إنه ينبغي أن تصبح هذه اللجنة الهيئة الاساسية لرصد واستعراض عملية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والتأكد من توافر الموارد اللازمة لتنفيذه .

٧ - السيد محمود (لبنان) : قال إنه لابد من إيجاد حلول حقيقية لمآسي التنمية المنقوصة والفقر والجهل ، لان السلم والاستقرار الدوليين معرضان للخطر . وتوافر الإرادة السياسية أمر أساسي لنجاح هذه المهمة . ولذا ينبغي لجميع الامم أن تبذل قصارى جهدها للحؤول دون حدوث مواجهة بين الشمال والجنوب لان التجربة قد أثبتت أن المواجهة ليست السبيل الامثل إلى حل مشاكل البشرية .

٨ - وأوضح أن الضرورة تقتضي بذل جهود متضافرة لمساعدة البلدان الاقل نموا في التغلب على ضروب النقص التي تعاني منها البنية الاساسية الاقتصادية وفي تحقيق تنمية مستدامة . وفي هذا الصدد فإن النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تعتبر استثمارا هاما في مستقبل البشرية . وإن من شان لجنة التنمية المستدامة المقترح إنشاؤها أن تكون أداة حيوية لرصد تنفيذ مختلف البرامج في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٩ - وأشار إلى أن الحاجة إلى تعزيز التعاون الاقليمي تتزايد وضوحا ، إذ باستطاعة هذا التعاون ، ولاسيما في مجالات التعليم والطاقة والموارد الطبيعية ووسائل الاتصال أن يفعل الكثير لتعزيز النمو القابل للاستدامة في العديد من البلدان . وباستطاعة اللجان الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية أن تضطلع بدور بناء في تعزيز هذا التعاون .

١٠ - وختم بيانه قائلا إن إعادة تشكيل وتنشيط الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما هي بند هام من بنود جدول أعمال هذه اللجنة . وإن

(السيد محمود ، لبنان)

تحسين فعالية الانشطة التشغيلية للامم المتحدة مهمة لابد من الاضطلاع بها عاجلا ، إذا ما أريد الصمود أمام التحديات المقبلة .

١١ - تولت السيدة ديوب (السنغال) ، نائبة الرئيس ، رئاسة الجلسة .

١٢ - السيد كلباج (سري لانكا) : قال إنه ينبغي للجنة أن تركز اهتمامها عاجلا على مهمتين أساسيتين هما القضاء على الفقر وتأمين مستقبل هذا الكوكب . ويجب أن يسعى المجتمع الدولي عند الاضطلاع بهاتين المهمتين إلى تحقيق التوازن السليم بين التنمية والبيئة . وللحفاظ على توازن من هذا القبيل لابد من التعاون دوليا واعتماد سياسات محلية بعيدة النظر .

١٣ - وأشار إلى أن التنمية تتصدر قائمة الاولويات ، ويبدو أن الاراء بدأت تتوافق على تحقيق طراز جديد من التنمية هي التنمية المستدامة . ولكن نظرا إلى أن البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المالية والتكنولوجيا اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، فإن من مصلحة المجتمع العالمي مساعدتها في تلك المهمة . وفي هذا الصدد فإن الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي معني بالتمويل الانمائي هو اقتراح مناسب وحسن التوقيت على السواء .

١٤ - وأوضح أن العالم أخذ يترابط بصورة متزايدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، لذلك ينبغي ألا يسمح للمنافسات الجديدة على السلطة أن تعرض هذا الاتجاه إلى الخطر . ومن المرجح أن تصبح التحديات التي تواجه البلدان النامية أكثر جسامة نتيجة للتغيرات الجذرية التي اعترت الهيكل الاقتصادي الدولي . وتخشى البلدان النامية أن ينصرف الاهتمام عن المشاكل الانمائية الملحة وتتحول الموارد إلى وجهات أخرى وتبقى أسواق السلع في حالة كساد .

١٥ - ومضى يقول إنه إذا ما سمح للفجوة القائمة بين الشمال والجنوب أن تستمر فستعرض السلم والاستقرار العالميين للخطر وتهدد بالنيل من توافق الآراء الجديد الذي لابد منه لتحقيق التنمية العالمية المستدامة . ووفقا لذلك فهو يدعو إلى نبذ الحمائية والتجارة المسيرة والاجراءات الاحادية الطرف .

(السيد كلباج ، سري لانكا)

١٦ - وأضاف قائلا إن تحسين الحوار بين الشمال والجنوب أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي في الجنوب وفي سائر أنحاء العالم ؛ ومفتاح هذا التحسين هو الالتزام الراسخ من جانب المجتمع الدولي بالحق في التنمية وبمبدأي الإنصاف والعدالة ، اللذين ينبغي تطبيقهما دون الكيل بكيلين . وأعرب في هذا الصدد عن أمله في أن يجرى بذل جهد حقيقي للسير بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى نهاية متكللة بالنجاح ، وأشار إلى وجوب تعزيز لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في شؤون التجارة الدولية .

١٧ - وقال إنه على الرغم مما لزيادة المعونة من أهمية ، فليس بوسع البلدان النامية الاستمرار في الاعتماد عليها وحدها ؛ إذ يجب في الأجل الطويل الاستعاضة عن المعونة بالتجارة وبالاعتماد على الذات . وقال إن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالغ الأهمية في سياق الاعتماد على الذات .

١٨ - أما فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي في جنوب آسيا فإن رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي اتخذت العديد من المبادرات لتعجيل عملية النمو لدى البلدان الأعضاء فيها . وتشمل هذه المبادرات القرار بإنشاء لجنة مستقلة لجنوب آسيا معنية بتخفيف الفقر واتفاقا للتجارة التفضيلية في جنوب آسيا يستهدف تعزيز التجارة والتبادل التجاري فيما بين بلدان الرابطة ؛ كما شُرع في إعداد دراسة عن أثر تغير المناخ العالمي على البيئة في تلك المنطقة .

١٩ - واختتم بيانه قائلا إن فعالية مقررات وقرارات الأمم المتحدة المختلفة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية تتوقف على الالتزام الصادق من جانب الدول الأعضاء بتحقيق ذلك الهدف ، كما تتوقف على حدوث تغير في تدفق الموارد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وعلى زيادة فعالية الأمم المتحدة على أساس مبادئ العالمية والمساواة المطلقة بين الدول الأعضاء ، والديمقراطية ، والوضوح .

٢٠ - السيد تينت سوي (ميانمار) : قال إنه لن يكون هناك سلم دائم ما دامت غالبية سكان العالم تعيش في حالة تخلف إنمائي وفقر مدقع ، وإنه قد آن الأوان ليبدأ المجتمع الدولي ببذل جهود متضافرة لإنعاش الاقتصاد وتنميته ، لاسيما في البلدان النامية . وأوضح أنه ينبغي للنظام الاقتصادي الدولي الناشئ أن يوفر لجميع البلدان

(السيد تينت سوي ، ميانمار)

فرصا اقتصادية أكثر تكافؤا . ولا يمكن سوى لنظام تجاري قوي ، مفتوح ، غير تمييزي ، ومتعدد الأطراف أن يعزز النمو في التجارة الدولية ويساعد على تحقيق الرخاء الاقتصادي العالمي . وبالتالي ، فمن الأهمية القصوى بمكان ، أن تنتهي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في وقت مبكر ، وأن تكلل بالنجاح . وثمة عنصر آخر هام من عناصر الانتعاش الاقتصادي ، ألا وهو التنسيق الفعال على مستوى الاقتصاد الجزئي ، ولاسيما من جانب البلدان المتقدمة النمو التي تؤثر سياساتها تأثيرا مباشرا على الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي .

٢١ - وأشار إلى أن الحالة الاقتصادية في أقل البلدان نموا لا تزال في تدهور ، وأن معظم هذه البلدان تسجل معدلات نمو سلبية منذ أكثر من عشر سنوات ، والعديد منها يجري إصلاحات اقتصادية رئيسية كثيرا ما تتم بتكلفة اجتماعية مرتفعة . وقال إن على المجتمع الدولي أن يؤدي ما عليه بالوفاء بالتزامه بتنفيذ برنامج عمل التسعينات لأقل البلدان نموا تنفيذا كاملا .

٢٢ - وقال إن من الأهمية بمكان تعزيز إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والبناء على أساسها . فالمجتمع الدولي الآن ، مزود بإطار واسع النطاق لشراكة عالمية جديدة في السعي المشترك نحو التنمية المستدامة ؛ ولتحقيق هذا الهدف لابد من تزويد البلدان النامية بموارد إضافية جديدة ووافية لتمكينها من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . ولابد ، فضلا عن ذلك ، من أن تنقل إلى البلدان النامية تكنولوجيات سليمة بيئيا بشروط تفضيلية وميسرة .

٢٣ - واستطرد قائلا إن لجنة التنمية المستدامة هي الآلية الحكومية الدولية الرئيسية التي أوصى بها المؤتمر لتتولى تنفيذ مقرراته ، وأعلن أن وفده على استعداد للمشاركة بنشاط في جهود اللجنة الثانية لتقرير الإجراءات النوعية والطرائق التنظيمية للجنة التنمية المستدامة .

٢٤ - واختتم بيانه قائلا إن المؤتمر أكد مجددا حق البلدان المطلق في استخدام مواردها الطبيعية بما يتمشى مع أهدافها الإنمائية وأولوياتها . إنه يتوجب على البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية الامتناع عن استخدام الاعتبارات أو الشروط البيئية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية ، كما يتوجب

(السيد تينت سوي ، ميانمار)

الامتناع عن استخدام الاعتبارات البيئية لتضمين المعونات أو التمويل الانمائي أي شكل من أشكال الاشتراط أو لفرض حواجز تجارية تنال من الجهود التصديرية والانمائية للبلدان النامية .

٣٥ - السيد كرزنيفسكي (أوكرانيا) : قال إن أوكرانيا التي احتفلت مؤخرا بالذكرى السنوية الأولى لاستعادة استقلالها ، ملتزمة بشكل قاطع بنموذج التنمية الاقتصادية ذي التوجهات السوقية وعازمة على زيادة سرعة عملية التحول إلى القطاع الخاص وزيادة استقلالية الوحدات الاقتصادية عن طريق الارتفاع بدرجة تأثير الهياكل الادارية على القطاع المملوك للدولة في الاقتصاد ، والاستعانة في ذلك بالوسائل الاقتصادية . وأشار إلى مجموعة الأولويات التي تتصدر سياستها الاقتصادية ومنها دعم روح المبادرة ، وتحرير الانشطة الاقتصادية الاجنبية ، وتهيئة الظروف المؤاتية لاجتذاب الاستثمار الاجنبي ، والانسحاب من "منطقة الروبل الواحدة" .

٣٦ - وقال إن أوكرانيا وهي تضطلع بهذه الاصلاحات الاقتصادية الجذرية وتسعى حثيثا إلى زيادة سرعة اندماجها في الاقتصاد العالمي تعتمد بصورة أساسية على مقدراتها الذاتية ومهارات وجهود أبنائها المتفانية . إلا أنها تتمنى ، في الوقت ذاته ، إقامة أواصر التعاون مع بعض المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الاوروبي للتعمير والتنمية . وأكد أن أوكرانيا لا تسعى إلى إحسان أو مساعدة إنسانية إنما أقبلت على هذه المنظمات وفي يدها خطط للتعاون في برامج اقتصادية واعدة .

٣٧ - وأكد أن برامج الامم المتحدة ومشاريعها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية لابد أن تسفر بالنسبة لأوكرانيا عن مزيد من النتائج العملية ، مثلها في ذلك مثل الدول الاخرى كافة . ولابد أن تكون استجابة الامم المتحدة للعمليات الشاملة للتحول إلى الاقتصاد السوقي وافية وأن تنعكس في أعمالها الفعلية .

٣٨ - وقال إن وفده سُر من أن النُهُج الجديدة المتعلقة بدور المنظمة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية كانت مطروحة في سياق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي تمكن من إدخال تحسينات ملموسة في أساليب عمله . وتمنى أن يكون باستطاعة اللجنة النظر في هذه النهج الجديدة وتطويرها .

(السيد كرزنيفسكي ، اوكرانيا)

٢٩ - وأردف قائلا إن الجهود التي تبذل من أجل إعادة تشكيل القطاع الاجتماعي والاقتصادي في الامم المتحدة وإدخال إصلاحات إدارية ومالية لابد أن تضع في اعتبارها مصالح جميع البلدان ، وبصفة خاصة البلدان التي تتلقى معونة دولية . وأكد أن مثل هذه الاصلاحات تسهم في إضفاء انسجام على المصالح الاقتصادية لجميع أعضاء المجتمع الدولي .

٣٠ - وأعلن عن عدم موافقة أوكرانيا على المنهجية المتبعة في تقييم الانصبة المقررة للدول الاعضاء التي خرجت من عباءة ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي . وقال إن التوصيات الاخيرة التي قدمتها لجنة الاشتراكات من شانها أن تؤدي إلى زيادة الحصة المقررة على أوكرانيا بما يزيد على ٥٠ في المائة . وأكد أن هذه التوصيات وضعت بشكل يتنافى مع المعايير الحالية وأنها تشكل انتهاكا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة السابقة للجمعية العامة .

٣١ - وقال إن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية يتوقف على توفر موارد إضافية . وألمح إلى أن اتجاه بعض البلدان مؤخرا إلى تقليل نفقاتها العسكرية يتيح فرصة حقيقية للحصول على مثل هذه الموارد . وقال إنه من المهم أن يصطبغ هذا الاتجاه بصبغة عالمية وأن يكون ممكنا استخدام الموارد الجديدة في تمويل برامج منظومة الامم المتحدة .

٣٢ - وقال إن تعزيز التنمية السليمة بيئيا والمستدامة لابد أن يعتلي قائمة الاولويات الرئيسية للامم المتحدة .. وفي هذا الصدد يمكن أن تستخدم الوثائق الاساسية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية كمنطلق جيد للاعمال التي تنفذ في المستقبل . ورأى أن المحافظة على "روح ريو" تتطلب إنشاء آلية تنظيمية يناط بها تنفيذ قرارات المؤتمر وعلى وجه الخصوص ، أحكام جدول أعمال القرن ٢١ .

٣٣ - ودعا إلى تحسين هيكل هيئات الامم المتحدة المتصلة بحماية البيئة . وقال إن إنشاء اللجنة البيئية بالتنمية المستدامة خطوة في الاتجاه الصحيح . وطالب بجعل اللجنة مركزا للتنسيق الرئيسي لجميع أنشطة حماية البيئة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة . ودعا إلى إجراء دراسة شاملة تتعلق بإمكانية عقد جلسة واحدة على الاقل لمجلس الامن كل سنة للنظر في المشاكل البيئية التي تشكل خطرا محتملا على السلم

(السيد كرزنيفسكي ، اوكرانيا)

والامن . وأيد باسم وفده فكرة إنشاء مؤسسة تتولى تحديد المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تلحق بالبيئة ، وبصفة خاصة إنشاء محكمة دولية للبيئة . واستحسن إنشاء قوة دولية تابعة للامم المتحدة "خوذات الامم المتحدة الخضراء" يكون باستطاعتها الاستجابة بسرعة لاي طوارئ او منازعات بيئية .

٣٤ - واختتم قائلا إن أوكرانيا تولي أهمية خاصة لزيادة مشاركة الامم المتحدة في تعبئة التعاون الدولي من أجل التخفيف من العواقب المترتبة على حادث مفاعل الطاقة النووية في تشرنوبيل . ورأى أهمية اتخاذ خطوات عملية محددة من أجل تخفيف الآثار الناجمة عن هذه الكارثة ، وتمنى أن تنظر الامانة العامة في وضع نهج جديدة في هذا المجال . وأشار إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها أوكرانيا وأنها تُعول على المساعدة المالية والمادية المتأتية من المجتمع الدولي . ودعا إلى البدء في التحضير لعقد محفل دولي لممثلي دوائر الاعمال الدولية والمنظمات الاجتماعية الدولية من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة المشتركة للتعاون الدولي من أجل تخفيف العواقب الناجمة عن كارثة تشرنوبيل .

٣٥ - استأنف السيد بيريز بالون (أوروغواي) رئاسة الجلسة .

٣٦ - السيد مونغبي (بنن) : استهل قائلا إن المجتمع الدولي عليه أن يكفل التنفيذ الفعال والمتناسق لنتائج وتوصيات وقرارات التزام كرتخينا . وفي هذا الصدد ، رحب بقيام مجلس التجارة والتنمية بإنشاء أربع لجان دائمة وخمس أفرقة عمل مخصصة تلبية لتوصيات الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

٣٧ - ولاحظ أن افريقيا ، بالمقارنة بغيرها من المناطق النامية ، كثيرة الاعتماد على إنتاج السلع الاساسية وتسويقها . واستخلص من ذلك أن حل المشكلات المتعلقة بالسلع الاساسية شرط أساسي لإنجاح الجهود التي تبذلها افريقيا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . ورأى أن مسؤولية اللجنة الدائمة المعنية بالسلع الاساسية هي السعي إلى التوصل إلى حلول عادلة ودائمة لمشاكل تدهور أسعار السلع الاساسية ، وقدم اتفاقات السلع الاساسية ، وانعدام تحقيق تقدم حقيقي في إعداد اتفاقات جديدة يمكن أن تضمن أسعار عادلة ومربحة . وقال إن التعويل على مساهمة قطاع السلع الاساسية في تحقيق الاهداف الانمائية العامة ، التي تتضمن استيفاء

(السيد مونغبي ، بنن)

الاحتياجات الاساسية للسكان وتحسين مستوى معيشتهم ، واتخاذه منطلقا للتصنيع ، يقتضي إيجاد قاعدة صعرية صلبة للسلع الاساسية .

٣٨ - وفي ميدان تنمية الاغذية والزراعة ، رأى أن الاولوية الاساسية ، في الاجل القصير ، هي تحقيق الامن الغذائي ، على اعتبار أن المساعدة الغذائية التي تقدم استجابة لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية لا تشجع على التوصل إلى حل طويل الاجل لمشاكل الجوع وسوء التغذية وتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي . وفي ميدان الطاقة الجديدة والمتجددة وتطوير موارد جديدة للطاقة من أجل البلدان النامية ، طالب بأن تكون التدابير المتخذة متمشية مع القرارات والتوصيات التي أقرها مؤتمر ريو .

٣٩ - واستطرد قائلا إن واحدا من أوائل التدابير التي يتعين أن تتخذ متابعة لمؤتمر ريو هو القيام رسميا بإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة ، وأن تنظر الجمعية العامة في دورتها الحالية في تحديد أساليب عملها .

٤٠ - وأضاف أن بنن واحدة من ١٥٥ دولة وقعت على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ، وأنها تنوي التصديق عليها في مطلع سنة ١٩٩٣ . ولاحظ أنه نظرا لعدم أرجحية الحصول قبل نهاية سنة ١٩٩٢ على التصديقات اللازمة لدخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ ، وهي ٥٠ تصديقا ، اقترح إرجاء الدورة السادسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى وقت لاحق في سنة ١٩٩٣ .

٤١ - وانتقل إلى موضوع آخر قائلا إن القضاء على الفقر في البلدان النامية هدف رئيسي ، وأن وفده لهذا السبب يؤيد تأييدا تاما ذلك الفصل في جدول أعمال القرن ٢١ الذي يتناول مشكلة الفقر المعقدة والمتعددة الابعاد . وقال إنه من الجلي أن أي إجراء يتخذ من جانب المجتمع الدولي لحل هذه المشكلة لابد أن يعتمد على برامج محددة قطريا وعلى تقديم مساعدة دولية لما يتخذ من إجراءات وطنية . وقال إن وفده يأمل ، وقد انتهت الحرب الباردة وخفت حدة التوتر الدولي ، أن يتوافر قدر كاف من الموارد وأن يخصص إلى المهمة المشتركة للقضاء على الفقرة وويلات الجوع وسوء التغذية والمرض التي تصاحبه .

٤٢ - وأردف قائلا إن من الامور الحيوية تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث عن حل دائم لمشاكل المديونية الخارجية للبلدان النامية . وفيما يمس افريقيا ، قال إن

(السيد مونغبي ، بنن)

على المجتمع الدولي أن يقوم بتنفيذ برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، وأن يجري تنظيم مؤتمر دولي خاص بالمديونية الخارجية الافريقية . ولابد أن تراعي الانشطة التنفيذية لاغراض التنمية توصيات جدول أعمال القرن ٢١ من أجل تحقيق الاندماج الكامل بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار التخطيط الاقتصادي . وحث الامم المتحدة على القيام بدور قيادي في القضاء على الفقر والجوع والامية وتحسين الصحة وكفالة التوزيع الاكثر انصافا للدخل ، والوصول بالموارد البشرية إلى الحل الامثل وإقامة مشاركة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ورأى أن عقد مؤتمر دولي لتسخير النقد والمالية لاغراض التنمية يمكن أن يتيح إطارا مثاليا تناقش خلاله عمليات التمويل الضرورية لهذه الاهداف . وأكد أن إنشاء إدارة الشؤون الانسانية إنما هو دليل على الاهمية التي تعلقها الامم المتحدة على جهود الإغاثة من الكوارث . ووفقا لاهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، رأى أهمية إعطاء مزيد من التأكيد على منع الكوارث والتخفيف منها لان المساعدة الاقتصادية الخاصة لا تكفي عادة لتغطية الاحتياجات التي تنجم عن الكوارث ، وهذه البرامج لا تنتج عنها دائما الآثار المرغوبة .

٤٣ - السيد بيركنز (الولايات المتحدة الامريكية) : استهل بملحوظة مؤداها أن الحقبة الحالية التي تتسم بالاندماج الاقتصادي وعدم استقرار العملات على المستوى الدولي ، وتحويل الصناعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ، تكسب القضايا الاقتصادية والمالية مكانة بارزة في أعمال الامم المتحدة . وأكد أن الامن الاقتصادي وكفالة الغرصة والمنافسة رسالة أساسية تحمل الولايات المتحدة تبعتها . وقال إن الرخاء الذي تحفه جهود صنع السلم وعدم انتشار الاسلحة شرط أساسي لاستتباب السلم العالمي ، وأن الرخاء يعتمد على وجود نظام اقتصادي دولي ينحو إلى النمو وفيه تكفل سلامة البيئة ويكون القطاع الخاص هو القوة الدافعة للتوسع في اقتصاديات البلدان النامية والبلدان الناشئة . وقال إن وفده يعتزم تقديم مبادرة محددة عن التحول إلى القطاع الخاص تهدف إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان الناشئة في تحقيق تحولات اقتصادية قائمة على سياسات وطنية سليمة وزيادة فرص التجارة والاستثمار واجتذاب مزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر ، هي في أمس الحاجة إليه . ولاحظ أيضا أن التخفيف من حدة الفقر يتطلب إدخال تحسينات نوعية في الصحة والتعليم والتغذية . وأكد أن الولايات المتحدة ظلت لامد طويل أكبر مانح وحيد للمعونة الانمائية وإنها على وشك الموافقة على زيادة في التزاماتها لصندوق النقد الدولي بمقدار ١٢,٣ بليون دولار .

(السيد بيركنز ، الولايات
المتحـــدة الامريكيـــة)

وألمح إلى أن بلده ينظر في إدخال اصلاحات على مؤسساته العاملة في مجال المساعـــدة الاجنبية ، بهدف التركيز الزائد على تقديم المساعدة للاغراض البيئية ، وإنه يؤيـــد بقوة الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في مجال القضاء على الفقر وسوء التغذيـــة . وقد دأبت الولايات المتحدة منذ أجل طويل على تقديم الإغاثة الانسانية في حـــالات الطوارئ ، وأنها ستستمر في عمل ذلك ، وطلب إلى الدول الاعضاء أن تقوم بتخصيـــص مخزونات من الموارد للوفاء بالاحتياجات الانسانية لحالات الطوارئ . وأكد أن الولايـــات المتحدة ستقوم باستكشاف سبل جديدة من أجل كفالة دعم مالي أمريكي واف للعمليـــات الانسانية .

٤٤ - وأردف قائلا إن وفده يأمل في وجود متابعة فعالة لمؤتمر ريو ، وأنه يؤيـــد بقوة إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لتكون بمثابة لجنة تنفيذية تابعـــة للمجلس الاقتصادية والاجتماعي هدفها تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وتحقيـــق الاندماج بين الاقتصاد والبيئة . وقال إن هذه اللجنة ستتيح محفلا للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة والمؤسسات المالية ، فضلا عن المنظمات غير الحكوميـــة . وأعلن أن حكومته تأمل في التصديق على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المنـــاخ وترحب بانعقاد الدورة السادسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في جنيف في كانـــون الاول/ديسمبر . ورأى أن هذه اللجنة هي المحفل المناسب الذي يجري فيه تنفيـــذ العمليات التحضيرية لدخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ . وأن بلده سيواصل تقديـــم تبرعات إلى الصندوق الخاص المنشأ في إطار قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٥ ، وحـــث الحكومات والمنظمات على عمل الشيء نفسه .

٤٥ - وانتقل إلى موضوع الاصلاحات الادارية قائلا إن وفده يمتدح الاصلاح الاداري فـــي الامم المتحدة الذي يجريه حاليا الامين العام ، وحث الدول الاعضاء على العمل من أجـــل تحقيق إصلاح حقيقي في جميع أنحاء المنظومة . وأضاف أن الإصلاح مطلوب في الامانـــة العامة للامم المتحدة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الانشطة التنفيذية للامـــم المتحدة على الصعيد الميداني . وسيشدد وفده على تحقيق الفعالية من حيث التكاليـــف وزيادة الاعتماد على الذات ، بما في ذلك زيادة اللامركزية في جهاز الامم المتحـــدة الانمائي على الصعيد القطري ، كما سيتابع اقتراحه الاخير بشأن إدخال إصلاحات علـــى التنفيذ الميداني في إطار جهاز الامم المتحدة الانمائي . وأضاف قائلا إن وفده سيطلـــب إلى اللجنة أن تنظر في دور مجلس الاغذية العالمي وولايته بالنسبة للمستقبل ؛ لأنهـــا

(السيد بيركنز ، الولايات
المتحـــدة الامريكيـــة)

تشعر بخيبة أمل لعدم استطاعة المجلس تنفيذ دوره وولايته على النحو الذي قصد أصـلا . وقد أيدت حكومته الاجراءات التي اتخذتها اللجنة من أجل نقل مهمة تنسيق السياسـة العامة لمجلس الاغذية العالمي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ونقل مهمتـه المتعلقة بالتنسيق بين الوكالات إلى لجنة التنسيق الادارية .

٤٦ - السيد ناندو (سورينام) : بعد تأييد البيان الذي أدلى به ممثل باكستـان ، باسم مجموعة الـ ٧٧ ، قال إنه ينبغي أن تولى للمسائل الاقتصادية والاجتماعية مـن العناية ما يولى للمسائل المتعلقة بالسلم والامن . وأضاف أن الاقتصاد العالمي مـازال هشا : ففي العالم المصنع ، بقي النمو متباطئا وظلت البطالة مرتفعة ، وفي معظـم البلدان النامية لم يكن الوضع أحسن حالا . وإذا كانت مسؤولية التنمية تقع بالدرجـة الاولى على عاتق البلدان النامية ، فإن السياسات التي تتبعها تلك البلدان لا يمكـن أن تنجح إلا في بيئة عالمية مواتية . وإصلاحات التكيف الهيكلي تستلزم تكاليـف اجتماعية ضخمة جدا ؛ وما لم تتلق تلك البلدان دعما خارجيا لتخفيف عبء تلـك التكاليف ، فإن ديموقراطياتها الهشة قد تكون عرضة للمخاطر . وفي الماضي ، انصـب الاهتمام أكثر مما ينبغي على النمو ، ولم ينصب بما يكفي على المسائل الاساسية مثـل القضاء على الفقر والتوزيع العادل لثمار التنمية .

٤٧ - واستطرد قائلا إن ظهور مراكز قوة اقتصادية جديدة في البلدان المصنعـة وتجمعات اقتصادية دون إقليمية في البلدان النامية أدى الى بروز أقطاب اقتصاديـة متعددة ، ستساهم في تحرير التجارة وتضفي دينامية جديدة على النظام التجـاري المتعدد الاطراف . إلا أن موقف البلدان النامية قد يضعف نظرا لافتقارها للمـوارد التقنية والمالية اللازمة للتنافس الفعال في السوق العالمية . وعلاوة على ذلـك ، فإنها مضطرة لتحويل جزء كبير من مواردها المالية الى الجهات المانحة ، كما تواجـه خطر اقصائها من أسواق رأس المال الدولية لشدة اكتظاظ تلك الاسواق بالاقتصـادات المصنعة حديثا وبلدان أوروبا الشرقية . والارتفاع المتوقع في معدلات الفائدة يعنـي أن الآفاق ليست مشرقة أمام البلدان النامية التي تعتمد على المساعدة الإنمائيـة الرسمية . وتساءل في الختام عما إذا كانت الإرادة السياسية الكافية ستتوفر لتعبئـة الموارد الكافية لبعض برامج الامم المتحدة ، مثل "جدول أعمال القرن ٢١" . وأشـار الى أن رئيس مجموعة الـ ٧٧ قد حث القوى الاقتصادية على حل خلافاتها ، لاسيما بشـأن التجارة الزراعية ، وعلى اختتام جولة أوروغواي . وقال إن إبطال الاجراءات الحمائيـة

(السيد ناندو ، سوريينام)

أمر حيوي بالنسبة للبلدان النامية . ودعا الى نظام تجاري متعدد الاطراف مفتوح وواضح .

٤٨ - السيد فرنانديز دي كوسيو (كوبا) : قال إن الوعود التي قطعت لبلدان العالم الثالث في نهاية حقبة الحرب الباردة قد ثبت أنها وعود فارغة ، فليس للبلدان النامية إلا مساهمة ضئيلة ، إن لم نقل أي مساهمة على الإطلاق ، في صنع القرارات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، أو في اجتماعات البلدان السبعة الاكثر تصنيعا . ومازالت الموارد المالية والتكنولوجية تتدفق أساسا فيما بين بلدان الشمال ، أضف الى ذلك أن الانتهازية السياسية تضمن تقديم المعونة أولا لما يسمى "بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية" ، عوض تقديمها لمن هم في أمس الحاجة اليها . وفي الواقع فإن بلدان العالم الثالث اليوم أكثر تهميشا مما كانت عليه قبل سنتين ؛ واتضح أن النظام العالمي الجديد نظام نخبوي يقصى منه الفقير . واستفحلت أزمة التخلف الهيكلية بالانتكاس الذي شهدته البلدان المصنعة . ورغم أن وجود الاختلالات في تلك البلدان ذاتها هو السبب الرئيسي في ذلك الانتكاس ، فإنه ليس هناك أي سبيل لإكراه تلك الاقتصادات القوية على إجراء التكيفات الضرورية . والنتيجة هي تزايد الفقر والمجاعة لاغلبية واسعة من شعوب المعمورة .

٤٩ - وأضاف أن وفد بلاده ، إذ يعلق آماله على الدور الذي يمكن للامم المتحدة أن تضطلع به في التعاون الدولي من أجل التنمية ، يرفض المحاولات المبذولة لتشويه دور المنظمة وتقليص ولايتها في ذلك النطاق بقصر أنشطتها على تقديم المعونة التقنية والإنسانية المشروطة . فالرأي القائل بأن التعاون الدولي جزء من عمليات حفظ السلم والدبلوماسية الوقائية يتناقض مع روح ومقاصد الميثاق ويقوض الاساس القانوني المعتمد عبر سنوات عديدة من الجهد والحوار .

٥٠ - واستطرد مؤكدا أن اللجنة ، إذا أرادت حقا النهوض بالتعاون الدولي الفعلي من أجل التنمية وتعزيز دور الامم المتحدة في هذا المجال ، يتعين عليها أن تعمل في دورتها الحالية على الوفاء بالقرارات المتخذة والتعهدات التي التزم بها الجميع ، مفردة عناية خاصة لنتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

(السيد فرنانديز دي كوسيو ، كوبا)

٥١ - وأردف قائلا إن عدة محاولات بذلت في السنوات الاخيرة لاستخدام اللجنة كمحفل لتشجيع وفرض النماذج الاقتصادية الليبرالية الجديدة المصممة في الشمال ، كجزء من عملية إعادة الاستعمار التي تطبع النظام العالمي الجديد . وإن تزايد الشرطية المقترنة بالمعونة الخارجية قد دفع ببلدان العالم الثالث الى تحرير اقتصاداتها وإعادة تشكيل هيكلها بتكلفة اجتماعية وإنمائية باهظة ، لقاء نمو اقتصادي مصطنع ومتقطع لا يسهم البتة في حل مشاكل التخلف . وتذرعت هذه النماذج ذات الإيحاء الايديولوجي بالفعالية كغاية تبرر وسائل غير عادلة ، مدعية أن السوق الحرة تماما تفضي بالطبع الى الفعالية . غير أن التجربة أثبتت أن هذه النماذج لم تسمح إلا بزيادة غنى ربع الإنسانية ، مضحية بثلاثة أرباع أخرى لفائدة المضاربين في النقد ، ومسببة زيادة البطالة ، ومخلفة ملايين من الفقراء وعديمي المأوى في البلدان الفقيرة والغنية على السواء ، ومشجعة أنماط عيش غير مستدامة ، ومبذرة موارد غير متجددة ، ومهددة كوكب الأرض بتدمير بيئي . ولقد برزت فعلا للعيان العواقب الاجتماعية والسياسية لهذه المذاهب في أغنى اقتصاد في العالم .

٥٢ - ومضى قائلا إن الاضرار التي تواجهها كوبا كبلد متخلف قد استفحلت بالتغييرات السياسية التي شهدتها أوروبا الشرقية وزوال الاتحاد السوفياتي ، مما أفضى الى بتر مفاجئ للروابط الاقتصادية التقليدية لكوبا . وخلال سنتين بالضبط ، فقدت منتجات كوبا ٧٠ في المائة من قوتها الشرائية . إلا أن كوبا لم تتخل عن أولوياتها الإنمائية ، وتفادت إجراء تخفيضات في برامجها للضمان الاجتماعي والصحة والتعليم . وبالإضافة الى تلك العوامل العكسية ، كان على كوبا أن تكافح طيلة الثلاثين سنة الماضية ، ضد الحظر الاقتصادي الإجرامي الذي فرضته الولايات المتحدة عليها . والآن يجري إحكام ذلك الحظر قصد التعجيل بأزمة اجتماعية وسياسية . ورغم أن الجمعية العامة شجبت مرارا استخدام الإجراءات الاقتصادية كوسيلة إكراه ضد البلدان النامية ، ودعت المجتمع الدولي الى اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة هذه الممارسات ، فإن المنظمة برمتها أخفقت في القيام بواجبها لاتخاذ خطوات عاجلة وفعالة لوقف ذلك الحظر .

٥٣ - السيد غرايخان (الهند) : قال إن الهند ، أسوة بمثيلاتها من البلدان النامية ، نفذت إصلاحات بعيدة المدى لتحرير الانظمة ، والتحول الى القطاع الخاص ، وتحرير الاسواق ، وإطلاق المجال أمام القطاع الخارجي واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر . واحتاجت ، وهي تضطلع بهذه الجهود الى فهم وتعاون متواصلين من جانب

(السيد غرايخان ، الهند)

شركائها في البلدان المتقدمة . وأكد أن هذه الجهود مآلها الإحباط إذا استمرت البيئة الاقتصادية الدولية موصدة الابواب أمام البلدان النامية . ورأى أن الاضطراب الذي شهدته الأسواق النقدية أخيرا يبرز ضرورة تعزيز المراقبة والتنسيق من منظور الاقتصاد الكلي ، على النحو الذي تقترحه مجموعة الـ ٧٧ . ولابد للأمم المتحدة ، إضافة الى ما تقوم به من دور في مجال الإغاثة من الكوارث وحل الصراعات وتقديم المساعدة الإنسانية أن تعزز التنمية في البلدان النامية وتواصل مناقشة ما يعتري الاقتصاد العالمي من ضروب التعقيد والشذوذ ، مع الحرص على ألا تفقد الرؤية الشاملة التي تراءت لآبائها المؤسسين .

٥٤ - وانتقل الى نقطة أخرى قائلا إن توفر التمويل على أساس ثابت ومستقر هو من أساسيات عمليات الامم المتحدة ، لأن استمرار نضوب الموارد يؤدي الى الشيء نفسه بالنسبة للأنشطة . وأشار الى بعض المشاكل التي يتعين التطرق اليها في هذا الصدد أيضا مثل ادراج الانشطة وما يعتريها من فاقد وتجزؤ . وقال إن المساعدة المتعددة الجنسيات لابد أن تكون طوعية وغير مرهونة بشروط ومرنة ، على أن يكون وضع البرامج والقيام بالانشطة التنفيذية مسؤولية البلدان النامية .

٥٥ - وأكد أن الامم المتحدة تستمد قوة من مبدأ التعددية ، وأن هذا المبدأ تتهدده الإجراءات الاحادية الأطراف والمشروطيات . وحذر من الخطر الذي تنطوي عليه التكتلات التجارية الإقليمية ، فهي يمكن أن تتحول الى مجموعات تنظر الى مصالحها الذاتية ، وبصفة خاصة في العالم النامي . وأكد أن الهند تولي أهمية كبيرة للتوصل الى نتيجة متوازنة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وأكد حاجة البلدان النامية الى سبل أرحب للوصول الى الأسواق والى أن تحظى بمعاملة خاصة وتفضيلية ، وحاجتها الى مكوك مرنة في مجال السياسات التجارية ، وتحرير التجارة في قطاعي الزراعة والمنسوجات . ودعا الى كبح المد المتصاعد للنزعة الحمائية .

٥٦ - وأردف قائلا إن الهند تولي أهمية خاصة للجوانب التي تمس التجارة في نطاق حقوق الملكية الفكرية . وأشار الى أهمية إيجاد توازن بين حماية الملكية الفكرية من جانب وحاجة البلدان النامية الى صياغة قوانين تتناسب واحتياجاتها الخاصة من جانب آخر ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأبعاد المتصلة بالتنمية والسياسات العامة .

(السيد غرايخان ، الهند)

٥٧ - وأكد أن البلدان النامية تضع كأولوية عليا تزايد تدفقات الموارد . وأن وفده يأمل في أن تسرع الحكومات خطاها من أجل تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تشجع الاستثمار الخاص في البلدان النامية . وينبغي تعزيز قاعدة موارد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وزيادة الإقراض التساهلي الذي تقدمه المؤسسة الإنمائية الدولية زيادة كبيرة بالأرقام الحقيقية عندما تحل مناسبة إعادة التغذية العاشرة . وحذر من التفاؤل الذي تولد عن الترتيبات المحدودة التي اتخذته فيما يتعلق بالديون الرسمية والتجارية ، وقال إنها لا يجب أن تحجب حالة المديونية الخارجية للبلدان النامية التي لاتزال تشكل تهديدا خطيرا لبقائها الاقتصادي . ودعا الى صياغة استراتيجية شاملة للديون تشمل جميع أنواع المديونية وتضم جميع البلدان المدينة وتكون قائمة على اعتبارات اقتصادية وليس على اعتبارات سياسية . وأكد على الاهمية الخاصة لدراسة الاحتياجات من الموارد اللازمة للبلدان منخفضة الدخل ، مثل الهند ، التي تفي بانتظام بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون .

٥٨ - واستطرد قائلا إن جدول أعمال القرن ٢١ ومختلف الاتفاقات التي انبثقت عن مؤتمر ريو لابد أن تطبق بوصفها مسألة ملحة . وإن تحقيق هذه الغاية ، يتطلب تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتقديم موارد وتكنولوجيات كافية وجديدة وإضافية الى البلدان النامية بشروط غير تجارية وتفضيلية . وقال إن اتفاق البلدان المتقدمة النمو على إعلان التزامات مالية أولية في أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة سيؤدي الى تنفيذ قرار المؤتمر . وأضاف أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ينبغي أن تُجعل محفلا للتعاون لا لتراشق الاتهامات والتدخل . وينبغي أن تكون على قدر واف من الاتساع يجعلها تمثيلية ، وأن تشكل على أساس التمثيل الجغرافي العادل ، وأن يختار مكانها بما يكفل أوسع مشاركة ممكنة فيها . وعلى اللجنة أن تستعرض بانتظام الالتزامات الشاملة لعدة قطاعات ، وبصفة خاصة المالية والتكنولوجية ، كما يمكن أن تنظر في الاثر الكلي المترتب على السياسات الوطنية الرامية الى تعزيز التنمية المستدامة .

٥٩ - وفي الختام قال إنه من المسلم به عموما أن استهلاك الطاقة في البلدان النامية متجه الى النمو لا محالة . وعلى ذلك فإن الهند تعلق أهمية كبيرة على تشجيع المصادر غير التقليدية للطاقة . وعلى وجه الخصوص الطاقة الشمسية والريحية . وقد استطاعت بالبحث والتطوير أن تبذل جهودا مضنية من أجل التوصل الى إنجازات تجعل

(السيد غرايخان ، الهند)

إنتاج هذه الطاقة ممكنا تقنيا واقتصاديا . وقال إن وفده يتمنى أن تتيسر سبل التعاون البحثي وتقاسم المعلومات والتمويل على المستوى الدولي الثنائي والمتعدد الاطراف .

٦٠ - السيد غالبدراخ (منغوليا) : استهل كلامه بملحوظة مؤداها أن البيئة الاقتصادية العامة خلال السنة الماضية اتسمت بالتعقد الشديد ، وأن الانتكاس الاقتصادي في الدول الصناعية أدى الى تعميق الهوة الكبيرة بالفعل بين دول الشمال والجنوب . وأضاف أن أقل البلدان نموا والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقال الى الاقتصاد السوقي ، مثل منغوليا ، مازالت تعاني صعوبة شديدة في تفكيك أوصال هياكلها الاقتصادية القديمة وإرساء الاساس لانماط جديدة للتنمية .

٦١ - وقال إن بلدان نامية كثيرة اجتهدت لتنفيذ سياسات تهدف الى إحداث تغييرات جذرية في هياكلها الاقتصادية أو مكافحة التضخم وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي . ولئن صح القول بأن كل بلد مسؤول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه ، يصح أيضا بنفس القدر القول بأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية لتعزيز النمو والرفاه في البلدان النامية . وقد أصبح واضحا بصورة متزايدة أن رخاء العالم المتقدم النمو لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن رخاء البلدان النامية . وقال إن الوثائق الختامية للمؤتمر العاشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، وسواها من النصوص الاساسية للامم المتحدة ، تحدد الخطوط العامة للأماني التي تطمح اليها البلدان النامية فيما يتعلق بالاهداف الإنمائية الاساسية .

٦٢ - وحث على التوصل بسرعة الى نهج واقعية وحلول ابتكارية لمشكلة المديونية الدولية التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي بأسره . ورحب باسم وفده بالجهود التي بذلت في مفاوضات إعادة جدولة الديون والاعفاء منها ، وما تحقق من تقدم بهذا الشأن . وأكد أهمية إعطاء دعم قوي لبعض الافكار مثل مبادلة الديون بالاصول الرأسمالية ، ومبادلة الديون بالمحافظة على الطبيعة ، ومبادلتها بالتنمية .

٦٣ - وقال إن منغوليا تستحسن اتفاقات التكامل الإقليمي ، ورحب بظهور التكتلات التجارية على نطاق العالم . غير أنه حذر من أن عملية تحرير التجارة المتعددة الاطراف يمكن أن تتعرض لانتكاسة خطيرة إذا أدى إنشاء الترتيبات الاقتصادية والتجارية

(السيد غالبدراخ ، منغوليا)

الإقليمية الى إقامة حواجز عالية إزاء مناطق العالم الاخرى . وقال إن وفده يرى وجوب تخفيض الحواجز الموجهة ضد غير المشتركين في هذه التكتلات وأن يتزامن ذلك مع إنشاء أي ترتيبات إقليمية جديدة . وفي هذا السياق ، لابد أن تكثف الدول التجارية الرئيسية جهودها من أجل التوصل الى نتيجة مرضية ومتوازنة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .

٦٤ - وانتقل الى الكلام عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فقال إن منغوليا تعلق أهمية كبرى على النتائج التي توصل اليها المؤتمر . ورأى أن تنفيذ برامج جدول أعمال القرن ٢١ إذا نجح وتم في مواعيده سيؤدي الى تعزيز إمكانات التنمية المستدامة . وأنه من المأمول أن تتمكن الجمعية العامة في دورتها الحالية من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الجوانب التنظيمية لمتابعة أنشطة المؤتمر ، وبصفة خاصة المتعلقة بمهام اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وهيكلها . وأكد ضرورة الحرص على أن يعكس تشكيل اللجنة مصالح جميع البلدان ، وبالذات البلدان النامية . وأن وفده يتطلع أيضا الى التعاون مع الوفود الاخرى فيما يتعلق بمسألة إبرام اتفاقية لمكافحة التصحر .

٦٥ - واختتم بقوله إن منغوليا ترحب بالدور المتنامي الذي تلعبه الامم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل إنعاش النمو الاقتصادي في التسعينات . وإن الامم المتحدة على أساس ما تراكم لديها من خبرات على مدى نصف قرن تقريبا ، أصبحت تحمل مؤهلات فريدة للعمل كمحفل للمناقشات المتعلقة باستراتيجيات وسياسات التنمية . وعليها لذلك أن تتخذ تدابير إصلاحية جريئة وابتكارية بل ومؤلمة في بعض الاحيان من أجل تعزيز فاعلية أنشطتها وبصفة خاصة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ورحب باسم منغوليا بعملية إعادة التشكيل الجارية . وأيد الرأي القائل بأن هياكل وجداول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لابد أن تكون موضوعا لإعادة النظر ، ولابد من إدخال مزيد من التنظيم في الهيئات الفرعية . ولاحظ أن الجزئين الرفيع المستوى والتنسيقي في الدورة الموضوعية الاولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمثلان خطوة مهمة في عملية إعادة التشكيل المعنية .

٦٦ - تولت السيدة ديون (السنغال) ، نائبة الرئيس ، رئاسة الجلسة .

٦٧ - السيد برايش (أفغانستان) : استهل بقوله إن جهود البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعيقها عقبات خطيرة تتمثل في انخفاض معدل النشاط الاقتصادي ، وتدهور شروط التجارة ، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم ونضوب التدفقات التساهلية المتعددة الأطراف لأغراض التنمية ، وانعدام الأمن الغذائي وعدم كفاية الإمدادات الغذائية ، والشروط الجامدة وغير المؤاتية لنقل التكنولوجيا وتصعيب الشروط الموضوعة في هذا المجال . وقال إن أكثر البلدان النامية يعاني من انخفاض في معدلات الناتج المحلي الإجمالي ، وتدهور جسيم في حصائل الصادرات رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان المعتمدة على السلع الاساسية لتوسيع قاعدة التصدير ؛ وفي الوقت ذاته حدثت زيادة غير عادية في عبء خدمة المديونية . وأردف قائلا إن المحاولات التي تبذلها هذه البلدان من أجل زيادة حصائل التصدير في القطاعين الزراعي والصناعي جوبهت بمصاعب صاحبت تآكل مبدأ التعددية وأن هذا الوضع أتاح الفرصة لظهور النزعات الحمائية وبصفة خاصة في أشكالها الانتقائية والتميزية المتعلقة بغير التعريفات الجمركية .

٦٨ - ونبه الى أن المشاكل التي تواجه البلدان النامية الجزرية تتسم بحدتها بصفة خاصة ؛ وأنه لابد من اتخاذ تدابير تخفيف خاصة وفورية في هذه البلدان على النحو المحدد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ولا يمكن أن تكون أي سياسة إنمائية عادلة وواقعية ما لم تأخذ في اعتبارها الاحتياجات والمشاكل والحقوق الخاصة لهذه البلدان . وفيما يتعلق بإعادة تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية ، طالب بمراعاة مبادئ احترام الاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، والتساوي ، وعدم التمييز .

٦٩ - وأردف قائلا إن التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية هو الوسيلة السليمة لتأمين الاستخدام الرشيد والفعال لمواردها البشرية والمادية والمالية والتكنولوجية ، وإن هذا التعاون يؤدي الى المساهمة في تعزيز التضامن بين البلدان النامية واعتمادها الجماعي على الذات ، وتنويع علاقاتها الاقتصادية . ويمكن أيضا أن ينظر اليه من منظور التعبير عن الارادة السياسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي . وأكد أن التعاون فيما بين البلدان النامية يمكن مع ذلك أن يكون أكثر إثمارا إذا اقترن بتعاون بناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وفي هذا الشأن ، أعرب عن ترحيب أفغانستان بجدول أعمال القرن ٢١ .

٧٠ - واختتم بيانه بقوله إن أفغانستان لئن استطاعت أن تستعيد سيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها وهويتها الإسلامية ، فقد دفعت

(السيد برايش ، أفغانستان)

مقابل ذلك ثمنا باهظا : فالحرب التي استمرت ١٤ سنة أدت الى خراب هائل وخلفت مليونا من القتلى ومليونين من المعوقين ، بالإضافة الى زهاء ستة ملايين لاجئ الى البلدان المجاورة ومليونين من المشردين داخل البلاد . وتواجه أفغانستان الآن مهمة إعادة بناء هيكلها الاساسي الاقتصادي والاجتماعي بأكمله . واغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر الى البلدان التي وقفت الى جانب الأمة الأفغانية ، وأعرب عن أمله أن تبذل الدول الأعضاء دعمها الكامل لصياغة مشاريع لتقديمها في إطار البند ١٤١ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥